الحسن

وفي تحرير معناه اضطراب؛ فقال الخطابي رحمه الله: هو ما عُرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء.

وهذه عبارةٌ ليست على صناعة الحدود والتعريفات؛ إذ الصحيح ينطبق ذلك عليه أيضًا، لكنْ مرادُه مما لم يبلغ درجة الصحيح.

فأقول: الحسن ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحة.

وإن شئت قلت: الحسن ما سلم من ضعف الرواة، فهو حينئذٍ داخلٌ في قسم الصحيح؛ وحينئذ يكون الصحيح مراتب كما قدمناه، والحسن ذا رتبة دون تلك المراتب، فجاء الحسن مثلاً في آخر مراتب الصحيح.

وأما الترمذي فهو أول من خصَّ هذا النوع باسم الحسن، وذكر أنه يُريد به: أن يسلم راويه من أن يكون متهمًا، وأن يسلم من الشذوذ، وأن يُروى نحوُه من غير وجه.

وهذا مشكل (أيضًا) على ما يقول فيه: «**حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه**».

وقيل: الحسن ما ضعفه محتمل، ويسوغ العمل به.

وهذا (أيضًا) ليس مضبوطًا بضابطٍ يتميَّز به الضعف المحتمل.

وقال ابن الصَّلاح رحمه الله: إن الحسن قسمان:

أحدهما: ما لا يخلو سنده من مستور لم تتحقق أهليته، لكنه غير مغفَّل ولا خطَّاء ولا متَّهم، ويكون المتن مع ذلك عرف مثله أو نحوه من وجه آخر اعتضد به.

وثانيهما: أن يكون راويه مشهورًا بالصدق والأمانة، لكنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك

يرتفع عن حال من يُعدُّ تفرُّده منكرًا، مع عدم الشذوذ والعلة.

فهذا عليه مؤاخذات.

وقد قلت لك: إن الحسن ما قصُر سنده قليلاً عن رتبة الصحيح، وسيظهر لك بأمثلة.

ثم لا تطمع بأنَّ للحسن قاعدةً تندرج كلُّ الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياسٍ من ذلك؛ فكم من حديث تردَّد فيه الحفَّاظ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد؛ فيومًا يصفه بالصحة، ويومًا يصفه بالحسن، ولربما استضعفه.

وهذا حقٌّ؛ فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقِّيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعفٌ ما؛ إذ الحسن لا ينفكُّ من ضعفٍ ما، ولو انفكَّ عن ذلك لصحَّ باتفاق.

وقول الترمذي: «**هذا حديث حسن صحيح**»، عليه إشكال: بأن الحسن قاصرٌ عن الصحيح، ففي الجمع بين السمتين لحديثٍ واحدٍ مجاذبة.

وأجيب عن هذا بشيءٍ لا ينهضُ أبدًا، وهو أنَّ ذلك راجع إلى الإسناد؛ فيكون قد روي بإسنادٍ حسن، وبإسناد صحيح، وحينئذٍ لو قيل: «**حسن صحيح، لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه**»= لبطل هذا الجواب.

وحقيقة ذلك (أن لو كان كذلك) أن يقال: حديث حسن وصحيح. فكيف العمل في حديثٍ يقول فيه: «**حسن صحيح لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه**»، فهذا يُبْطِلُ قولَ من قال: أن يكون ذلك بإسنادين.

ويسوغ أن يكون مراده بالحسن المعنى اللغوي لا الاصطلاحي، وهو إقبال النفوس وإصغاء الأسماع إلى حسن متنه، وجزالة لفظه، وما فيه من الثواب والخير، فكثير من المتون النبوية بهذه المثابة.

* قال شيخنا ابن وهب: فعلى هذا يلزم إطلاق الحسن على بعض الموضوعات، ولا قائل بهذا.

* ثم قال: «فأقول: لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح، وإنَّما جاء القصور إذا اقتصر على (حديث حسن)، فالقصور يأتيه من قيد

الاقتصار، لا من حيث حقيقته وذاته».

* ثم قال: «فللرواة صفاتٌ تقتضي قبول الرواية، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض، كالتيقُّظ والحفظ والإتقان فوجود الدرجة الدنيا كالصدق (مثلاً) وعدم التهمة، لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه من الإتقان والحفظ؛ فإذا وجدت الدرجة العليا، لم يناف ذلك وجود الدنيا كالحفظ مع الصدق، فصحَّ أن يُقال: (حسن) باعتبار الدنيا، (صحيح) باعتبار العليا.

ويلزم على ذلك أن يكون كلُّ صحيح حسنًا، فيُلْتَزَمُ ذلك، وعليه عبارات المتقدمين؛ فإنهم قد يقولون فيما صحَّ: هذا حديث حسن».

قلت:

فأعلى مراتب الحسن: بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده.

و: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

و: محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

و: ابن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التَّيمي. وأمثال ذلك.

وهو قسم متجاذب بين الصحة والحسن، فإنَّ عدَّة من الحُفَّاظ يصحِّحون هذه الطرق، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح.

ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة يتنازع فيها، بعضهم يحسِّنونها، وآخرون يضعِّفونها؛ كحديث الحارث بن عبدالله، وعاصم بن ضمرة، وحجَّاج بن أرطاة، وخُصيف، ودرَّاجٍ أبي السمح، وخلقٍ سواهم.

الشرح

انتقل المؤلف بعد ذكره للحديث الصحيح للنوع الآخر من أنواع علوم الحديث: وهو الحديث الحسن، واتَّبع في ذلك (أيضًا) خُطى ابن الصلاح.

أوَّل من خصَّ الحسن بنوع مستقلٍ في كتب علوم الحديث

ومن المعلوم: أن من كان قبل ابن الصلاح (ممن ألَّف في علوم الحديث، وعلى رأسهم: الحاكم، والخطيب البغدادي)= لم يخصوا الحديث الحسن بنوع مستقل؛ فأوَّل من خصَّ الحسن بنوع مستقل في كتاب

من كتب علوم الحديث: هو ابن الصلاح.

اتِّباع ابن الصَّلاح للخطابي في هذا التقسيم الثلاثي

وابن الصلاح تبع في هذا التقسيم وفي تخصيصه الحديث الحسن بنوع= عبارة الخطابي في: (مقدمة شرحه لسنن أبي داود)، والتي ذكر فيها: أنَّ الحديثَ ينقسم إلى ثلاثة أقسام: صحيحٍ وحسنٍ وسقيمٍ، وعرَّف كلّاً منها تعريفًا مستقلاً.

نقد عدد من العلماء لهذا التقسيم من ابن الصلاح

فرأى ابن الصلاح أن يقسِّم الأحاديث إلى هذه الأقسام الثلاثة الشهيرة الأساسية، ولمَّا فعل ذلك ابن الصلاح وجِّه إليه نقد من عددٍ من أهل العلم في صحة هذا التقسيم أصلاً، وهو أنهم قالوا:

١- إنَّ الحديث إن قصد تقسيمه من جهة التسمية والأنواع= فهو أكثر من ثلاثة؛ إذ هو صحيح، وحسن، وضعيف، ومنكر، وشاذ، ومدرج، ومضطرب.... وغير ذلك.

٢- وإن قصد به تقسيمه من جهة القبول والرد، فهو قسمان: صحيح وضعيف.

فلم خصَّ الحديث بقسم وسط!.

الرد على هذا النقد

والجواب: أنَّ ابن الصلاح تبع في ذلك الخطابي؛ ولذلك من دافع عن ابن الصلاح كالعراقي قالوا: بأن الخطابيَّ أحد الأئمة، ونقل عن أهل الحديث أنهم يقسمونه إلى هذه الأقسام الثلاثة، وهو مؤتمن في نقله عن أهل الحديث؛ فيقبل منه هذا النقل!

ملاحظة مهمة على هذا التقسيم

لكن (في الحقيقة) أن هذا التقسيم الثلاثي عليه ملاحظة مهمة: وهي أنه أوهم أن عامة أهل الحديث يقسِّمون الحديث إلى هذه الأقسام الثلاثة، مع أنَّ الواقع والذي نصَّ عليه أهل العلم أيضًا: أن هذه القسمة الثلاثية (التي توهم أن الحديث الحسن مرتبة وسطى)= غير مراعاةٍ عند عامة أهل العلم قبل ابن الصلاح!

ويدل على ذلك: ما سيذكره المصنف (بعد قليل) وغيرُه من أهل العلم: من أن الحسن عند عامة أهل العلم يندرج في الحديث الصحيح؛ فمثلاً: نص الحافظ ابن حجر في: (النكت) وغيرها: أن ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم: يدرجون الحسن في الصحيح؛ فهؤلاء العلماء الذين

ألَّفوا في الصحيح بعد البخاري ومسلم يعتبرون الحسن والصحيح قسمًا واحدًا، ولذلك أدخلوا الأحاديث الحسان في كتبهم التي وسموها بالصحيح. وهؤلاء كلهم جاءوا بعد الترمذي الذي هو أول من استخدم الحسن بمعنًى اصطلاحي.

أما من قبل الترمذي كالبخاري ومسلم؛ فإنَّ جماعةً من أهل العلم ومنهم ابن حجر يقرُّون: بأنهما ربما (أيضًا) أخرجا الحديث بالإسناد الحسن، لكن ابن حجر يقول: إنهما إذا أخرجاه إنما يخرجانه وله متابعات ترتقي به إلى درجة الصحة؛ ليكون في مرتبة الصحيح لغيره!

وهذا الذي ذكر من كونه صحيحًا لغيره يحتاج إلى استقراء وتثبُّتٍ من هذه القضية؛ فإن كثيرًا من أحاديث الصحيحين من الأفراد مما لا ترتقي في اصطلاحنا (نحن معشر المتأخرين) إلى مرتبة الصحيح لغيره؛ لأنه فرد، وممَّن خفَّ ضبطه!

فإن تجاوزنا الصحيحين؛ بأن لو كان الصحيحان كلُّ ما فيهما صحيحًا (باصطلاحنا) فليس في ذلك غرابة؛ لأن أصلَ شرط صاحبي الصحيح دقيق، وفيه احتياط، فيشترطان أن يخرجا أصح الصحيح= فحتَّى لو كان الحسن مندرجًا عندهما في الصحيح، ولم يخرجا إلا الصحيح، فإنَّ سبب ذلك: لا لكونهما يفرقان بين الحسن والصحيح، ولكن لأنهما أخذا أصح الصحيح. فلا إشكال في: (الصحيحين) على كلِّ حال.

معاني الحسن عند من كان قبل ابن الصلاح

لكنَّ بقية العلماء الآخرين؛ كأحمد، وابن معين، وعلي بن المديني، وشعبة، والشافعي: استخدموا لفظ الحسن بمعانٍ متعددة. وبدراسة هذه الأحاديث والنظر فيها من الحافظ ابن حجر أولاً، ومن أحد الباحثين المعاصرين ثانيًا: تبيَّن أنَّهم يقصدون بالحسن المعنى اللغوي، ولا يقصدون به معنى اصطلاحيًّا؛ بدليل: أنهم (قبل الترمذي) يطلقون الحسن، ويقصدون به واحدًا من المعاني التالية:

١- أنه مقبول مطلقًا في أيِّ مرتبة من مراتب القبول.

٢- أنَّه الحديث الغريب الذي تفرد بروايته شخص واحد. وهذا الإطلاق نصَّ عليه الخطيب، والسمعاني!!

٣- أنَّه منكر مردود. وهذا من الإطلاقات الغريبة.

ومن الأمثلة الشهيرة: قول شعبة (لما قيل له: لم لا تروِ عن العرْزمي وهو حسن الحديث؟) فقال: «**من حُسْنها فررت!**» يعني: من نكارتها فررت.

فإطلاقهم الحسن على معان متعددة، يدل على أنه ليس اصطلاحًا عندهم؛ وإنما أطلقوه بالدلالة اللغوية، والدلالة اللغوية تعرف من سياقها.

وبما سبق يكون النقد متوجِّهًا إلى من قسَّم الأحاديث إلى صحيح وحسن وضعيف موهمًا أن الحسنَ مرتبةٌ بين الصحيح والضعيف، وهذا الإيهام هو الذي سبب الإشكال الكبير حول الحديث الحسن، والذي مازال قائمًا.

ومن المعلوم: أن الحديث الحسن من أكثر اصطلاحات الحديث إشكالاً وكثرة خلاف!

اضطراب هذا المصطلح

* يقول المؤلف: «**وفي تحرير معناه اضطراب**».

ابتدأ الفصل في بيان أن هذا المصطلح فيه اضطراب واختلاف كبير.

والاضطراب: هو الاختلاف الكثير. هذا في اللغة لا في الاصطلاح، وهو المراد هنا.

* يقول المؤلف: «**فقال الخطَّابي** رحمه الله: **هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله**».

شرح تعريف الخطابي للحديث الحسن

الذي يظهر أن مقصوده بـ (عرف مخرجه): اشتراط الاتصال، أيْ أن يكون متصلاً؛ لأن الحديث الذي يكون منقطعًا لم يعرف مخرجه.

وقوله: «**واشتهر رجاله**»: الظاهر أنَّ مقصوده أن يعرفوا بالصدق وبطلب العلم، أو بالعدالة والضبط[١].

والعبارة محتملة لكلا المعنيين، وأنا أُرجِّح المعنى الثاني.

الفرق بين معرفة الراوي بالعدالة وطلب العلم، وبين معرفته بالعدالة والضبط

(١) هناك فرقٌ بين أن يُعْرَفُوا بالعدالة وبطلب العلم، وبين أن يعرفوا بالعدالة والضبط؛ فإن مِنْ طلبة العلم مَنْ يكون سَيِّئ الضبط، مثل: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، ويزيد بن أبي زياد، وعلي بن زيد بن جدعان. أما إذا قلنا: (بالعدالة والضبط) فيكونون مشهورين بطلب العلم وبإتقان ما رووا وضبطوا.

(يقول المؤلف: «**وعليه مدار أكثر الحديث**».

أي: أكثرُ الأحاديثِ المحتجِّ بها هي من هذا النوع.

* قال: «**وهو الذي يقبله أكثر العلماء، و يستعمله عامة الفقهاء**».

في هذا إشارة إلى أن هناك من لا يقبله، وإن كان الأقل.

وهذا (والله أعلم) إنما يقصد به الخطابيُّ: أن هذا النوع من الحديث محلُّ اختلاف وتباينٍ في الاجتهاد، ولا يقصد أن هناك من يرد مطلقًا هذا الصنف.

وإنما كان الخلاف فيه (دون الصحيح) لأنَّه لم يُشترط فيه انتفاء الشذوذ والعلة؛ فقد يقف العالمُ على علةٍ خفيَّةٍ تجعله يردُّ هذا النوع من الحديث، أو يتوقَّف فيه.

تعقُّب الذهبي لتعريف الخطابي

* يقول الإمام الذهبي متعقبًا: «**وهذه عبارة ليست على صناعة الحدود والتعريفات؛ إذ الصحيح ينطبق ذلك عليه أيضًا**».

صناعةُ الحدود المنطقية تقتضي أن يكون التعريف مختصرًا محررًا بالجمع والمنع. ومن اعتبر الحديث الحسن مختلفًا عن الحديث الصحيح وغير داخل فيه، لا شك أنه سينتقد هذا التعريف بالانتقاد الذي ذكره الإمام الذهبي، وهو أن الصحيح يندرج تحت هذا التعريف، بل ويكون أخصَّ منه. وإنما الأصل (حسب ظاهر عبارة الخطَّابي) أن يكون بينهما تباينٌ.

تقييد الذهبي لتعريف الخطابي

* ثم قال: «**لكن مراده مما لم يبلغ درجة الصحيح**».

أي: إنه (حتى يصحَّ تعريف الخطَّابي حسب ظاهر تقسيمه، الذي يقتضي أن الحسن مرتبةٌ وسطى بين الصحيح والضعيف) لابدَّ أن نضيف قيدًا، فنقول: هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء، مما لم يبلغ درجة الصحيح.

طريقةٌ حسنةٌ مستفادةٌ من هذا التصرُّف

وبهذا التعبير يصبح التعريف جامعًا مانعًا، وهو وإن كان فيه طول، غير أنَّنا لا ننتقده من جهة أنه أدخل في الحسن ما ليس منه.

وهذا التصرف من الذهبي يقودنا إلى طريقة جيدة وحسنة، نلفت النظر

إليها للتعامل مع كلام أهل العلم: وهو أن الواجب حملُ كلام أهل العلم على ما يقتضيه السياق، وعلى ما يقرِّرونه من فهم ومراد، ولو كان ذلك بإضافة قيد إلى التعريف. وهذا هو الذي صنعه الإمام الذهبي رحمه الله مع تعريف الخطابي للحسن؛ لأن مراده من التفريق بينهما واضح، وسياق كلامه (عندما ذكر الصحيح، والحسن، والضعيف في محلٍّ واحد) دالٌّ على ما أضيف من قيد. فوجب التقدير مراعاةً للمراد.

تعريف الذهبي الحسن بناءً على تقسيم الخطابي

* ثم يقول الذهبي: «فأقول: الحسن ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحة».

يعني: بناءً على تقسيم الخطابي وتعريفه؛ فالحسن مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف.

تعقُّب تعريف الذهبي للحديث الحسن

ولقائل أن يقول للذهبي: وتعريفك (أيضًا) للحسن ليس على صناعة الحدود. ولكنه ليس مُهِمًّا عندنا أن يكون التعريف على صناعة الحدود، وليس عيبًا أن لا يكون التعريف على هذه الصناعة؛ وإنَّما المهم: أن يكون المعنى المقصود ظاهرًا بينًا تدركه الأفهام بأيِّ طريقٍ أو وسيلة.

تعريف ثانٍ من الذهبي للحديث الحسن

* قال: «وإن شئت قلت: الحسن ما سلم من ضعف الرواة، فهو حينئذٍ داخل في قسم الصحيح»(1).

اضطراب هذا التعريف واختلافه عن التعريف الأول

كأنَّ هذه العبارة فيها اضطراب؛ لأنه (أولاً) قد جعل الحسن مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف، وهنا جعله داخلاً في الصحيح. ولو جعل الصحيح داخلاً في الحسن (كما صنع الخطابي في تعريفه)= لكان أولى.

والذهبي (بتقريره هذا) يعود بنا إلى بدايات الاصطلاح، وإلى مرادات العلماء المتقدمين؛ ولذلك من استقر في ذهنه أنَّ الحسن له معنى معين، سيضطرب عليه هذا الكلام، ولن يعرف مراد الذهبي.

نقل عن الذهبي حاكمٌ بأن الحسن داخلٌ في قسم الصحيح

(1) وفي: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٦٧) يقول رحمه الله: «ولا سيَّما إذا حكمنا على حدِّ الحسن باصطلاحنا المولَّد الحادث، الذي هو في عرف السَّلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبدالله البخاري، ويمشِّيه مسلم، وبالعكس؛ فهو داخل في أدنى مراتب الصحة».

فلا بدَّ أن تدخل لهذا المبحث وأنت خالي الذهن من مألوفات سابقة؛ حتى تستطيع أن تفهم كلام المؤلف.

* يقول: «**وحينئذ يكون الصحيح مراتب كما قدمناه والحسن ذا رتبة دون تلك المراتب، فجاء الحسن مثلاً في آخر مراتب الصحيح**».

هذه العبارة أشكُّ في صحتها، وأظن أنَّ فيها تصحيفًا أو تحريفًا؛ لأن الذهبي (في تعريفه السابق) أدخل الحسن في مراتب الصحيح، ثم يُعقِّب هنا (ولم يزل السياق مستمرًّا، حتى إنه جاء في بعض النسخ [فحينئذٍ] بالفاء الدالة على التعقيب)= بأن الحسن دون تلك المراتب وليس منها، ويؤكِّد هذا الإشكال بقوله بعد ذلك: «**فجاء الحسن مثلاً في آخر مراتب الصحيح**».

فإن قيل: بأنَّ مراده أن الحسن دون أعلى مراتب الصحيح (كما تقدم في مراتب الصحيح المجمع على صحته في مبحث الحديث الصحيح)= فهو مردودٌ بأن الذهبي عندما ذكر مراتب الصحيح لم يقتصر على أعلى مراتبه، بل ذكر (أيضًا) في آخر مراتبه أدنى مراتب الصحيح الداخلة في الحسن فعلاً؛ كرواية العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة.

وعلى كلٍّ: فإنَّ سياق الكلام يدلُّ على أنَّه أراد أن يجعل الحسن من مراتب الصحيح، وليس قسمًا منفصلاً عنه.

* قال الذهبي رحمه الله: «**وأما الترمذيُّ فهو أول من خصَّ هذا النوع باسم الحسن**».

هل يقصد بالنوع الذي خصه باسم الحسن المرتبةَ التي بين الصحيح والضعيف، أم الذي يدخل في آخر مراتب الصحيح؟

والجواب: أن قوله: «**هذا النوع**»: ظاهرٌ في أنه أراد نوع الحسن الداخل في مسمى الصحيح، لا الحسن الذي هو متوسط بين الصحيح والضعيف؛ لأن الإشارة ترجع إلى أقرب مذكور.

الترمذي أول من وضع اصطلاحًا معينًا للحسن

ومعنى ذلك: أن الترمذي أول من اصطلح اصطلاحًا معينًا أطلق عليه لفظ الحسن، ووضع له شروطًا معينة، وأطلق على ما وجدت فيه هذه الشروط مصطلح الحسن. وإلَّا فإطلاقُ الحسن على الأحاديث

موجودٌ قبل الترمذي.

ما نستفيده من هذه الأولية

وهذه الأوَّليَّة للإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ نستفيد منها:

١- أن الحسن (في اصطلاحنا) كان مندرجًا في الصحيح في كثير من إطلاقات العلماء قبل الترمذي وبعده؛ لأن الحسن إذا لم يكن مصطلحًا، واستُخْدِم، فإنما المراد به (بلا شك) الحسن اللغوي.

٢- إذا لم يكن الحسن قد اصْطُلح عليه قبل الإمام الترمذي؛ فإنَّه لا بدَّ أن تكون لمرتبة الحديث الحسن عند هؤلاء العلماء الذين كانوا قبل الترمذي تعبيرٌ يعبّرون به عن الحديث المقبول الذي هو في أدنى مراتب القبول، ولن يكون هو (الحسن)؛ لأنهم لم يصطلحوا على استخدامه بهذا المعنى بَعْدُ، وإنما سيكون التعبيرُ عنه بما اصطلحوا عليه للدلالة على القبول، وهو (الصحيح).

فيدلُّنا ذلك كلُّه: على أنَّ الصحيح كان شاملاً للحسن باصطلاحنا، وللصحيح باصطلاحهم؛ وإنما كان ذلك لاجتماعهما في مطلق القبول والاحتجاج، فلما اشتركا في أهم صفةٍ وهي الاحتجاج والقبول= كانا مشتركين (أيضًا) في التسمية بالصحيح.

تعبيرٌ آخر عن الحديث الذي في آخر مراتب القبول

وقد يعبِّرون عن الحديث الذي هو في آخر مراتب القبول بلفظ آخر غير الصحيح وغير الحسن، وهو: الضعيف؛ لأنَّ فيه ضعفًا عن أعلى مراتب الصحيح.

وعلى ذلك تحمل عبارة الإمام أحمد الشهيرة: «**الحديث الضعيف أحب إلينا من القياس**»، ونص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم على أنَّ مراده (هُنَا) بالضعيف: هو الحديث الذي في آخر مراتب القبول، والذي هو الحسن باصطلاحنا.

* قال: «**أن يسلم راويه من أن يكون متهمًا، وأن يسلم من الشذوذ، وأن يروى نحوه من غير وجه**».

تعريف الترمذي للحديث الحسن

هذه ليست عبارة الترمذي بنصها وإنما بمعناها، ونصُّ عبارة الترمذي هي: «**وما ذكرنا في هذا الكتاب: (حديث حسن) فإنما أردنا به حسن إسناده**

عندنا؛ كل حديث يروى ولا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًّا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديثٌ حسنٌ» . هذه هي عبارة الترمذي، وعبارة الذهبي شملت الشروط الثلاثة التي ذكرها الترمذي .

شرح تعريف الترمذي

ونقف مع هذه الشروط الوقفات التالية :

١- السلامة من تهمة راويه

١- قوله : **«أن يسلم راويه من أن يكون متَّهمًا»** .

المقصود بالمتهم: أي المتهم بالكذب، ويكون الراوي متهمًا بأحد أمور :

أ . إما أن يكون غير عدل؛ لأن العدالة شرطٌ نضمن به السلامة من الكذب، فإن كان الراوي غير عدل صار عندنا متهمًا .

ب . إذا عرفناه بالكذب ولو في حديث الناس؛ لأنه مظنة أن يكذب على النبي (عليه الصلاة والسلام) .

ج) إذا عرفناه بالكذب على النبي ﷺ؛ فيكون كلُّ حديث يرويه مظنونًا كذبُه فيه، وإن كان الكذوبُ قد يصدق .

ويمكن أن نختصر ما سبق: في أن المتهم هو كل من كان غير العدل؛ أي هو الفاسق، والصغير، والمغفلُ شديدُ الغفلة، والمجنون .

ويخرج مما سبق: أن يكون عدلاً؛ فالعدل (حتى لو كان أسوأ الناس حفظًا) غير متهم .

هذا هو الشرط الأول، ويلاحظ: أن فيه سعةً؛ لأنه يدخل فيه أسوأ الناس حفظًا، ويدخل فيه (أيضًا) أتقنهُم وأضبطُهم .

٢- السلامة من الشذوذ

٢- قوله : **«وأن يسلم من الشذوذ»** .

اختلف العلماء في فهم هذه العبارة :

أ) فقيل: إن مراده بالشاذ ما جاء في عبارة الشافعي، وهو: ما خالف فيه الراوي من هو أتقن منه . وهذا ما ذهب إليه ابن رجب .

لكن يردّه: أنَّ اشتراطه بأن يكون الحديثُ معتضدًا بروايته من غير ما

وجهٍ مُغْنٍ عن هذا الشرط .

فإن قيل: إن مقصوده من كونه مرويًّا من غير ما وجه أصلُ الحديث، لا جميعُ ألفاظه، فيكون في الشرط الثالث إضافةٌ على الشرط الثاني .

فأقول: بل هذا أبعد عن القبول؛ لأن الروايات الأخرى إن كانت بالمعنى نفسه كان في الشرط الثالث تكرارٌ، وإن كانت بمعنى آخر كانت أبعدَ عن أن تُعَدّ معضداتٍ ومقويّات، بل هي أدلة خطأ ووهم .

ب) والمعنى الثاني لمراد الترمذي بالشاذ، هو : التفرُّدُ بأصل تفرّدًا يقتضي الردّ، هذا هو الذي اشترط الترمذي انتفاءه .

فإن قيل: هذا يقتضي التكرار مع الشرط الثالث .

فأقول: بل لا يقتضيه؛ لأنَّ الحديث قد يُستنكر لَفْظُه= مع رواية ما يشهد لمعناه من وجوه مقبولة، فيكون الاستنكارُ عائدًا للفظ، والتفرُّدُ في اللفظ لا في المعنى . وهذا مثل حديث : «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ** ..»، فإن شواهده كثيرةٌ جدًّا في السنة، مما يدلّ على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نُوِيَ به، وإن لم يكن لفظُ حديث عمر مرويًّا من غير حديثه من وجهٍ يصح . كما أن الحديث قد يُستنكر إسناده، أو يكون التفرُّدُ واقعًا في إسناده تفرُّدًا لا مثيل له في باقي الروايات، وإن كان متنُه محفوظًا من وجوه أخرى .

فهذان الأمران يُبيِّنان أن اشتراط انتفاء التفرّد بأصل، لا يُغْني عن اشتراط رواية الحديث من غير ما وجه، وأنه لا تكرار في اشتراط هذين الشرطين، مع تفسير الشذوذ بالتفرد بأصل تفرُّدًا مردودًا .

ولذلك فإن تفسير الشذوذ في كلام الترمذي بالمعنى الثاني= أولى (عندي) من المعنى الأول .

٣- أن يروى نحوه من غير وجه

٣- قوله : «**وأن يروى نحوه من غير وجه**» .

بيّنّا المقصود بذلك فيما سبق، وأنه الأحاديث المرفوعة التي تشهد لمعنى ذلك الحديث . لكن يَدْخُل في المعضّدات التي تشهد لمعنى الحديث (أيضًا) الآثارُ الموقوفةُ على الصحابة (كما قرّره ابن رجب) .

بل ممَّا يَرْفَعُ نكارة التفرُّد بأصل، ويُقَرِّبُ إلى قبوله: أن يكون له شاهدٌ من كتاب الله، أو من مقاصد الشريعة.

حاجة معرفة مراد الترمذي بالحديث الحسن إلى دراسة

وبعد هذا التعريف: فإنَّ معرفة مراد الترمذيِّ بالحديث الحسن، تحتاج إلى دراسة لكلِّ الأحاديث التي وصفها الترمذي بالحسن في كتابه دراسةً استقرائيةً دقيقة.

وقد وقفتُ على دراسةٍ في ذلك، ولكن (حسب رأيي الشخصي) لم تكن بالقوة الكافية؛ ولذلك لا أستطيع أن أجزم بالنتائج التي توصل إليها هذا الباحث.

ومازلت إلى اليوم متردِّدًا في مراد الترمذي من الحديث الحسن، مع تعريفه هو له، ومع استخدامه له بكثرة؛ لأنَّه مازال في تعريف الترمذي للحسن إشكال.

الراجح في تعيين مراد الترمذي

إلا أنني مع هذه الإشكالات أرجح معنىً خاصًّا: وهو أن يكون مراد الترمذي بالحسن: هو الحديث الصالح للاحتجاج، وهذا يذكِّرني بقول أبي داود: «**وما سكتُّ عنه فهو صالح**».

والمراد بالصالح للاحتجاج: أنَّه يمكن أن يُحتجَّ به؛ أي أن ذلك الحديث عند الترمذي مقبول، وقد يكون في أعلى مراتب القبول كـ(الصحيح)، وقد يكون في آخر مراتب القبول كـ(الحسن لغيره) باصطلاحنا. لكن الترمذي مع قبوله هو للاحتجاج به، إلا أنه يرى أنه لا يلزمُ الخصمَ المخالِفَ قبولُه كما يلزمه قبولُ الحديث المجزوم بصحّته؛ ولذلك عَبَّرَ عن هذا القسم من الأحاديث بهذا الاصطلاح الجديد، الذي لم يَجِدْ في اصطلاحات من سبقه ما يُعبّر عنه بتعبيرٍ خاصٍّ به. فيدخل في الحسن عند الترمذي ذلك الصحيح، والحسن (في اصطلاحنا)، والضعيف الخفيف الضعف المعتضد. وهذا نَحْوُ ما قرَّره ابن رجب في: (شرح العلل).

قال: «**وهذا مشكل (أيضًا) على ما يقول فيه: حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه**».

تعارض تعريف الترمذي للحديث الحسن مع ما يقول فيه: «حسن غريب»

وجه الإشكال: معارضة قوله هذا لما قرَّره قبلُ من أنَّ شرط الحسن أن يُروى من غير وجه.

وجواب الإشكال: يُمكنُ أن يكون من وجهين:

الجواب على هذا الإشكال

* **الوجه الأول**: أن يكون مقصودُه بـ «**يروى من غير وجه**»: مطلقَ شاهدٍ من الشريعة؛ ولو كان من كتاب الله، أو من مقاصد الشريعة عمومًا.

* **الوجه الثاني**: أن يقصد بقوله: «**حسن غريب**» الغرابة النسبية؛ كأن يكون: غريبًا من حديث سالم عن ابن عمر، لكنه معروف من حديث نافع عن ابن عمر.

ويرشِّحُ هذا الوجه الأخير: أنَّ الترمذي نفسه قسَّم الغريب إلى أربعة أقسام؛ فثلاثة أقسام منها تدخل ضمن الغريب النسبي، وقسم واحد هو الغريب المطلق.

* قال: «وقيل: الحسن ما ضعفه محتمل، ويسوغ العمل به».

تعريف ابن الجوزي الحديث الحسن

هذا هو تعريف ابن الجوزي في مقدمة كتابه: (الموضوعات)؛ حيث قال: «**والحسن ما فيه ضعف قريب محتمل**».

وقوله هذا يُذكِّرنا بما قرَّرناه سابقًا من أنَّ الحديث الحسن (باصطلاحنا) قد يُطلق عليه العلماء اصطلاحَ (ضعيف)؛ أي: ضعيفٌ ضعفًا محتملاً ويُحتجُّ به.

تعقُّب الذهبي لتعريف ابن الجوزي

* قال: «وهذا (أيضًا) ليس بضابط يتميز به الضعف المحتمل».

وهذا صحيح؛ لأن هذه المنزلة (وهي آخر مراتب الصحيح) لا يمكن أن تحدَّ بحدود رياضيَّةٍ، فلا يلزم أن يكون كلُّ حديث يرويه صدوق= حسنًا باصطلاحنا؛ لأن هذه المرتبة فيها اختلاف، وفيها تجاذب بين القبول وبين الرد.

ولا يأتي تميز هذه المرتبة إلَّا من خلال الممارسة والتطبيق العملي؛ حيث يمكن أن يعرف الباحث متى يحكم على الحديث بأنه في آخر مراتب الصحة أي (الحسن)، أو في أعلى مراتب الصحة وهو (الصحيح)، أو في أول مراتب الضعف وهو (الضعيف المردود).

ولذلك فإن كلَّ التعاريف التي ذكرت للحسن منتقدة، وليس هناك تعريفٌ

للحديث الحسن لا بالمعنى الذي عند المتأخرين، ولا بالمعنى الذي عند الترمذي، ولا بالمعنى الذي عند من قبل الترمذي= يكون سالمًا من الانتقاد.

تعريف ابن حجر للحديث الحسن

ومن أمثلة ذلك:

تعريف الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين قال: «**الحسن: ما اتَّصل إسناده بنقل عدل خف ضبطه...**»، فانتقده الأمير الصنعاني بقوله: «إنّ الضعيف (أيضًا) قد خفَّ ضبطه، فما هو ضابط خفة الضبط التي يكون معها مقبولاً؟!».

تعقب الصنعاني لتعريف ابن حجر

الكلام حول هذا التعقب

وكنت قد أجبت عن هذا الإشكال في: (شرح نزهة النظر): بأن الخروج من الانتقاد يكون بإضافة قيد (مقبول)[1]؛ حتى يتميَّز راوي الحسن عمَّن خفَّ ضعفُه من الرواة المردودين. وإنما كان هذا الجواب من باب تقريب المعنى للأذهان، وإلَّا فإن فيه مصادرةً على المطلوب؛ حيث إن البحث في بيان الحقيقة والماهية والتعريف، ليتميّز هذا النوعُ، ولنعرف متى يوصف الحديث به، ليكون مقبولاً بعد ذلك. ففي إدخال هذا القيد مصادرة، ويلزم منه الدور.

تعريف ابن الصلاح للحديث الحسن

* قال: «**وقال ابن الصلاح: إن الحسن قسمان: أحدهما: ما لا يخلو سنده من مستور لم تتحقَّق أهليته**».

شرح تعريف ابن الصلاح

مقصوده بالمستور هنا: من نزل حديثه عن أن يُعدَّ في أعلى مراتب القبول.

* ثم يقول: «**غير مغفل، ولا خطاء، ولا متهم**».

معنى «غير مغفل»: أي: ليس في عقله نقصٌ يؤدِّي إلى الشكِّ في قبول خبره.

شرح القسم الأول من تعريفه

** **والغفلة تطلق عند أهل العلم بمعنيين:**

* **المعنى الأول**: من كان فيه مبالغةٌ في إحسان الظنِّ، والتساهل في

---

(١) يعني: أن نقول في تعريف الحديث الحسن: «ما اتّصل إسناده بنقل عدلٍ مقبولٍ خفت ضبطه...».

أمور الدنيا، وعدم التدقيق فيها، حتَّى ربَّما أُخِذَ على غِرَّةٍ. وهذا النوع من الغفلة لا يؤثِّر في الرواية.

* **المعنى الثاني**: ضعف الذكاء ضعفًا شديدًا جدًّا، فهو مرتبة بين الجنون والعقل.

ومن أمثلة ذلك: راوٍ كان مؤذنًا في مسجد، وعنده صحيفة يقرأ فيها، ويسمعه الرواة يقول: «**سمعت حميدًا عن أنس**»، فبعد أن قرءوا عليه أيامًا جاءوه فقالوا له: سمعت هذه الصحيفة من حميد الطويل؟ فقال: «**لا**». فقالوا: نحن لنا أيام نأتيك، وتقول: «**سمعت حميدًا عن أنس**». فقال: «**كان مؤذنٌ قبلي يؤذِّن في هذا المسجد، وكان يقرأ من هذه الصحيفة؛ فلما توفي قيل لي: قم مكانه، فأذِّن واقرأ من الصحيفة**».

فهذا رجل صادق لم يتعمد الكذب أبدًا، ولا نَصِفُهُ بأنه مجنون، كما لا نصفه بأنه عاقل؛ فهو مغفل.

قوله: «**ولا خطاء**»: أي: لم يصل إلى درجة يكون خطؤُه أكثرَ من صوابه، بل مازال صوابُه أكثرَ من خطئه.

قوله: «**ولا متهم**»: أي: غير عدل. فكل عدل ليس متهمًا.

قوله: «**ويكون المتن- مع ذلك- عرف مثله أو نحوه من وجه آخر اعتضد به**».

هذا فيه غرابة؛ لأن من توفَّرت فيه هذه الشروط فحديثه حسنٌ لذاته، فَلِمَ يقول بعد ذلك: «**عرف مثله أو نحوه من وجه آخر اعتضد به**»؟!

وهذا ما حمل بعضَ العلماء على أن يكون المقصودُ من هذا القسم رواية الضعيف الخفيف الضعف، وإن لم يكن هذا مؤدَّى ألفاظِ ابن الصلاح.

ويحتمل أن يكون مقصودُه بالمستور ما فسَّره هو به في مبحث المجهول، وهو الراوي الذي عُلمت عدالته الظاهرة دون الباطنة، وانضاف إلى ذلك أنه قد سُبِرَ حديثُه فلم يُعرف بكثرة الخطأ، ولا برواية المنكرات التي تدعو لاتهامِهِ أو الحكمِ عليه بضعف العقل (الغفلة).

وفي الحقيقة هذا الموطن من المواطن التي أشكلت في كلام ابن

الصلاح؛ ولأجل ذلك يقول الذهبي بعد قليل: «**فهذا عليه مؤاخذات**».

* يقول: «وثانيهما: أن يكون راويه مشهورًا **بالصدق والأمانة، لكنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد تفرده منكرًا، مع عدم الشذوذ والعلة**».

شرح القسم الثاني من تعريفه

هذا القسم هو الذي يسميه المتأخرون بأنه الحسن لذاته، وهو كما عرفه الحافظ ابن حجر: ما اتصل سنده بنقل عدلٍ خفَّ ضبطُه، من غير شذوذ ولا علة!

هذان القسمان لم يُسمِّهما ابنُ الصلاح بتسمية معينة، لكن جاء من تأخر عنه فأطلق على الأول: (الحسن لغيره)، وعلى الثاني: (الحسن لذاته).

إشكال على تعريف ابن الصلاح

لكن العبارات (في الحقيقة) فيها إشكال؛ حتى ولو فسرنا المستور بأنه هو: العدل في الظاهر دون الباطن، فهل هذا هو الحسن فقط؟ وماذا تقول في خفيف الضعف، وهو من عُرِفَت عدالته يقينًا لكنه خفيف الضبط، هل سيدخل في هذا القسم أو لا؟

ظاهر كلام ابن الصلاح أنه لا يدخل؛ لأنه اشترط فيه أن لا يكون خطَّاءً. إذن: فالضعيف الخفيف الضعف (وهو العدل الذي ساء حفظه وضبطه) يخرج عن هذا التعريف؛ لأنه اشترط في الراوي أن لا يكون خطَّاءً.

هذه إشكالات تُطْرَحُ على كلام ابن الصلاح، إلَّا أن كلام ابن الصلاح (في الحقيقة) قد صرَّح بأنه إنما استقاه من تصرفات العلماء، وقد ذكر هذا ابنُ الصلاح لما دخل في مبحث الحديث الحسن، فقال: «**قد نظرت في كلام العلماء وفي تصرفاتهم وتطبيقاتهم، فتحرر عندي أن معنى الحسن عندهم: أنه ينقسم إلى هذين القسمين...**».

فمن أراد أن يناقش ابن الصلاح في صحة هذا التقسيم، فينبغي عليه أن يرجع إلى الدليل الذي اعتمد عليه، وهو استقراء تصرفات العلماء.

حاجة تحديد معنى الحديث الحسن إلى استقراء

ولذلك نقول بأن تحديد معنى الحديث الحسن ينبغي أن يكون بالاستقراء.

ولعلك تقول: هل العلماء الذين جاءوا بعد ابن الصلاح (وعلى رأسهم

ابن حجر) قد استقرءوا كلام العلماء المتقدمين؟

عدم استقراء ابن حجر لاستعمالات العلماء للحديث الحسن

فنقول: إنَّ ابن حجر يصرح في كتابه: (النكت) أنه لم يفعل ذلك، لما تكلم عن مسألة: (حسن صحيح)، وأنَّه إنما يرجِّح ما رجحه لسببٍ نظريٍّ، ربّما بَنَاهُ على أمثلةٍ يستحضرها في ذهنه.

* يقول: «وهذا عليه مؤاخذات».

نقص استقراء ابن الصلاح لاستعمالات العلماء للحديث الحسن

وقد بيَّنا بعض هذه المؤاخذات التي عليه، ومن أهم المؤاخذات: هل هذان القسمان بالفعل يدل عليهما استقراء كلام العلماء عمومًا، أم استقراء تصرفات الترمذي خصوصًا؟

١- إن قلنا: تصرفات العلماء عمومًا. فما ذكرناه لك (آنفًا) من كلام ابن حجر وغيره: أن الحسن عندهم يدخل في الصحيح، كما هو عند ابن خزيمة وابن حبان والحاكم= يردُّ هذا الاحتمال.

٢- وما ذكره ابن حجر وغيره: أنَّ من قبل الترمذي يطلقون الحسن بالمعنى اللغوي= يدلُّ على أن الاستقراء الذي ذكره ابن الصلاح غير تام و أن فيه نقصًا، مما يدل على ضرورة إعادة هذا الاستقراء. لا سيما وأن هناك استخدامًا آخر؛ فقد نصَّ الخطيب البغدادي والسمعاني: على أن الحسن يطلقه العلماء ويريدون به الغريب.

فهذان القسمان اللذان ذكرهما ابن الصلاح (في الحقيقة) ليسا تعبيرًا دقيقًا عن تصرفات أهل العلم وإطلاقاتهم للحديث الحسن، بل مازال الحديث الحسن يحتاج إلى استقراءٍ شامل وواسع؛ حتى نعرف ما هي مرادات العلماء منه؟

عدم استقرار مصطلح الحسن بعد الإمام الترمذي

مسألة: هل استقرَّ الاصطلاح بعد الترمذي؟

الظاهر: أنه لم يستقر، بدليل أن ابن خزيمة وابن حبان والحاكم بعد الترمذي، ولم يستخدموه باصطلاحه.

* قوله: «**وقد قلت لك: إن الحسن ما قصر سنده قليلاً عن رتبة الصحيح، وسيظهر لك بأمثلة**».

تعريف الذهبي للحديث الحسن بناءً على تعريف ابن الصلاح

يعني: أنَّ الحسن الذي عَرّفه ابن الصلاح (وقد تبع فيه ظاهر تقسيم الخطَّابي)= هو ما كان مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف، ولا يكون داخلاً

في الصحيح . فهذا التقرير مبنيٌّ على فهم الذهبيِّ لكلام ابن الصلاح ، الذي بناه ابنُ الصلاح على ظاهر تقسيم الخطابي للأحاديث إلى صحيح وحسن وسقيم ، هذا التقسيم الذي يوهم أن مصطلح الحسن يدل على مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف .

خلاصة ما سبق تقرير٥

ويتلخَّص ما سبق فيما يلي من تقرير :

إن قراءتَنا لكتب المصطلح : المقصودُ منها أن نفهم مقاصد العلماء إذا استخدموا هذه الألفاظ كـ(الحسن) . ومن خلال ذكر الاختلافات السابقة ، نستطيع أن نقول :

١- **إن كُلَّ العلماء قبل ابن الصلاح :** إذا أطلقوا الحسن فإنما يطلقونه بالمعنى اللغوي ، ولا نستطيع أن نجزم بمعنى معين حتى ننظر في سياق الكلام ؛ كي نعرف مقصودهم بالحسن والذي قد يعنون به واحدًا من المعاني الثلاثة الآتية غالبًا ، وهي : المقبول (مطلق القبول) ، والغريب ، والمنكر .

٢- **أمَّا الترمذيُّ :** فإن له اصطلاحًا خاصًّا في الحسن ، وقد رجَّحنا أنه يعني به (الحديث الصالح للاحتجاج) ؛ فقد يكون صحيحًا باصطلاحنا ، وقد يكون حسنًا باصطلاحنا ، وقد يكون ضعيفًا منجبرًا ، بل قد يكون (كما يقول ابن رجب) ضعيفًا غير منجبر . وإن كان (عندي) في الأخير منها توقُّفٌ ؛ إذ أظنُّ أن الترمذي لا يقول : (حسن) إلا على الحديث الذي هو عنده صالح للاحتجاج ، لكنه لا يُلزم الخصمَ بحديثٍ حسَّنه .

٣- **ومنْ جاء بعد ابن الصلاح :** فإنَّه يقصد بالحسن المرتبة الوسطى التي بين الصحيح والضعيف .

وبذلك يتضح أن العلماء (ومع وضع الترمذي للحسن مصطلحًا) إلا أنهم مازالوا يستخدمون (الحسن) بالمعنى اللغوي إلى القرن السادس الهجري ؛ كما يدل عليه تعريف الخطيب للحسن ، وكذلك السمعاني ، وأبو طاهر السِّلفي (فيما نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في : [اقتضاء الصراط المستقيم]) ؛ فدلَّ على أنَّ (الحسن) لم يتحرَّر إلى القرن السادس ، ولم يأخذ معنىً اصطلاحيًّا خاصًّا ، كما استقرّ عليه عند ابن الصلاح ومن بعده .

* قال المؤلف رحمه الله: «ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدةً تندرج كلُّ الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياسٍ من ذلك».

مراد الذهبي من يأسه من وضع قاعدة للأحاديث الحسان

فَهِمَ كثيرٌ من الناس ممَّن وقف على عبارة الذهبي هذه: أن الذهبي يرى أنه لا يمكن أن يكون هناك تعريفٌ للحديث الحسن، وأنه على إياس من أن يجد تعريفًا للحديث الحسن يبيِّن حقيقته. وهذا الفهم خاطئ.

وإنما يريد الإمام الذهبي بهذا الكلام: أن يبيِّن أنّ وضع قاعدة كليَّة يعرف من خلالها حدُّ الحديث الحسن لا يمكن أن يوجد؛ لأن تعيين أن هذا الحديث في آخر مراتب القبول لا يمكن أصلاً؛ وإنما يعرف بالممارسة، وبكثرة التطبيق العملي.

ومشكلة المعاصرين: أنهم يظنون أن التعامل مع الحديث النبوي كأنه تعامل رياضي؛ فلا بد (عندهم) من أن يكون كلُّ حديث فيه صدوق حديثًا حسنًا، وأن يكون كلُّ حديث رواته ثقات حديثًا صحيحًا. وهذا خطأٌ تمامًا.

ويقرِّب وجه كونه خطأً: أن ابن إسحاق (مثلاً) الذي هو عندنا صدوق، ليس بأقل منزلة (عند العلماء) من راوٍ آخر غير مشتهر لم نجد فيه (مثلاً) إلا عبارةَ توثيق لأبي نعيم الأصبهاني؛ إذ كيف نجعل ابن إسحاق في إمامته، وجلالته، وشهرته، وعلمه، وحفظه، وتداول العلماء لحديثه، وتمييزهم له= أدنى من رجل لم نجد فيه إلا عبارة توثيق لأحد العلماء.

فالمقصود من كلام المؤلف: أن تحديد مرتبة الحديث (في علوٍّ أو دنو) لا يمكن أن يُعَبَّر عنها بألفاظ فاصلةٍ ومميِّزة. وإنما تتميز هذه المراتب بالخبرة المبنيّة على الممارسة والتطبيق العملي.

وشاهد هذا من الحس: أنه لا يمكنك أن تُعبِّر عن شدة الحلاوة أو خفتها بألفاظ مُبيِّنة لحقيقة شدّة الحلاة وخفّتها، وإنما مردُّ ذلك البيان إلى الذوق. وما نحن فيه كهذا، لا فرق!

* قال: «فكم من حديث تردد فيه الحفاظ...».

محل الإشكال في تمييز الحديث الحسن

يعني: أن القضية ليست خلافًا في التعريف؛ وإنما هي متى نُرقِّي الحديث إلى أعلى مراتب القبول، ومتى ننزله إلى أدنى مراتب القبول؟ فإنَّ

ذلك يحتاج إلى دقة وعلم وممارسة وخبرة. وهذا يبين لنا البون الكبير في تطبيقات المعاصرين في حكمهم على الأحاديث، وبين ما يحتاجه علم الحديث (حقيقة) من دقة ومن أحكام مُحرَّرةٍ مدقَّقة هي اللائقة به.

* قال المؤلف: «**فكم من حديث تردد فيه الحفاظ: هل هو حسن، أو ضعيف، أو صحيح؟**».

يعني: أن الحديث الحسن بهذا المعنى تتنازعه هذه المصطلحات جميعًا؛ فقد يوصف بالحسن، وقد يوصف بالصحة، وقد يوصف بالضعف.

* يقول: «**بل الحافظ الواحد يتغيَّر اجتهاده في الحديث الواحد، فيومًا يصفه بالصحة، ويومًا يصفه بالحسن، ولربما استضعفه**».

وهذا لدقة المسألة؛ حيث ربَّما يتغير اجتهاد العالم عند النظر إلى الضعف، وتضخم هذه النظرة إلى درجة الحكم على الحديث بالضعف. وربما نظر إلى جانب الإتقان في الراوي وإلى ما للحديث من شواهد= فيحكم على الحديث بالصحة. ولربما نظر إلى هذا الراوي من جهة كون خطئه أقلَّ من صوابه ولم ينظر إلى قضية المتابعات والشواهد، أو نظر إليها ووجد أنها تؤيد قبوله، ولكنها لا ترتقي به إلى درجة أعلى مراتب القبول= فيحكم عليه بأنه في آخر مراتب القبول... وهكذا.

* يقول: «**وهذا حق؛ فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح**».

وذلك لأنه مرتبة وسطى؛ فإن نظر إلى الضعف الذي فيه قال عنه: ضعيف، وإن نظر إلى مسألة أنه مقبول ويجتمع مع الصحيح في أنه حجةٌ ومقبول حكم عليه بالصحة، حتَّى لقد حاول المتأخر أن يجمع بين النظرتين واصطلح لهذه المرتبة وصف الحسن.

* قال: «**عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف مّا؛ إذ الحسن لا ينفك عن ضعفٍ مّا، ولو انفكَّ عن ذلك لصح باتفاق**».

أي: لو انفكَّ عن هذا القدر اليسير من الضعف الذي فيه: لما وصف بالحسن، وإنما وصف بالصحة.

* قال: «وقول الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح) فيه إشكال».

وجه الإشكال في قول الترمذي: «حسن صحيح»

وجه الإشكال: هو أن الحسن (عند المتأخرين) مرتبةٌ ومنزلة دون منزلة الصحيح، وأن الصحيح غير الحسن؛ ففي الجمع بين الوصفين جمعٌ بين أمرين متباينين.

الأجوبة التي أوردها المؤلف على هذا الإشكال

وقد أورد رَحِمَهُ اللهُ أول جواب على ذلك: وهو أنَّ الجمع بين هذين الوصفين المتباينين؛ إنما هو باعتبار إسنادين: أحدهما صحيح، والآخر حسن.

الجواب الأول

ردّ المؤلف على هذا الجواب

ثم ردَّ رَحِمَهُ اللهُ هذا الجواب: بأنَّ الترمذي كثيرًا ما يقول: «**هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه**»؛ إذْ صرَّح بأن هذا الحديث ليس له إلا إسناد واحد، فكيف يقول فيه: حسن صحيح؟

الجواب الثاني: جواب الحافظ ابن حجر

وقد أجاب عن ذلك الحافظ ابن حجر: بأنْ جَعَل قول الترمذي: (حسن صحيح) يحتمل معنيين:

١- إذا كان الحديث فردًا غريبًا ليس له إلا إسناد واحد، فإنه يعني بقوله: «**حسن صحيح**»: أن الناقد متردّدٌ في الحكم عليه بالحسن أو الصحة.

٢- وإذا كان له إسنادان فأكثر، فالمراد أنَّه حَسَنٌ باعتبار إسناد، وصحيح باعتبار إسناد آخر.

الردّ على هذا الجواب

وهذا الجواب الذي ذكره الحافظ ابن حجر: ذكره تنظيرًا دون الرجوع إلى استقراء كتاب الترمذي، وقد صرح بذلك في: (النكت).

ثم إنَّ هذا الجواب: يردُّه إذا قال الترمذي عن حديثٍ متفق على صحته: (حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه)؛ إذ كيف نقول بتردد الترمذي فيه، مع الاتفاق على صحته؟!

ومما يُردُّ به جواب الحافظ ابن حجر أيضًا: أنه لا يمكن أن يُتصوَّر أن لفظًا واحدًا يستخدمه العالم، ثم يكون له معنيان مختلفان على هذا الوجه من التغاير الدقيق الغريب، ثم يكون فيه (أيضًا) من الغموض ما يصل به إلى هذا الحد؛ إذ إنَّ هذا عيبٌ كبيرٌ في التصنيف والتأليف، ولو وقع من الترمذي لبيَّنه، كما فعل في الحسن.

وعلى كل حال: فقد رددنا على هذا القول بأكثر من وجه في: (شرح مقدمة ابن الصلاح).

* يقول: «وحقيقة ذلك أن لو كان كذلك».

أي: أنه حديث مروي بإسنادين.

* يقول: «أن يقال حديث حسن وصحيح».

يعني: لو أراد هذا المعنى، لقال: حسن وصحيح.

* يقول: «ويسوغ أن يكون مراده بالحسن المعنى اللغوي لا الاصطلاحي».

الجواب الثالث: جواب ابن الصلاح

هذا جوابٌ آخر (ذكره ابن الصلاح) في حلِّ إشكال جمع الترمذي بين وصف الحسن والصحة.

ردّ ابن دقيق العيد على هذا الجواب

ولكن الذهبي ردَّ هذا القول بما نقله عن شيخه ابن وهب محمد بن علي ابن وهب القشيري المصري الصعيدي المنفلوطي، الشهيرِ بابن دقيق العيد، صاحب كتاب: (الاقتراح).

وقد ردَّ ابنُ دقيق العيد على هذا القول بقوله:

*: «**لو صح هذا، لصح أن يطلق على الحديث الموضوع بأنه حديث حسن**».

وهذا الجواب متَّجهٌ على اصطلاح المتأخرين؛ أمَّا عند المتقدمين: فإنَّهم يُطلقون الحسن على الحديث شديد الضعف، والحديث المنكر.

ولا يمكن تعميم هذا الإطلاق على: (جامع الترمذي)؛ لأن مراده من تأليفه تمييز الأحاديث الصالحة للاحتجاج والعمل، والأحاديث التي هي غير صالحة للاحتجاج.

ثم (أيضًا) مما يُردُّ به على هذا القول: كيف نقول في الأحاديث الواردة في الوعيد، وفي غيرها من الأمور التي هي مما تأنفها الأنفس وتُصيب السَّامع بشيء من الجزع والخوف= فعلى أي وجه توصف بأنها حسنة؟!

* ثم قال ابن دقيق العيد: «**فأقول: لا يشترط في الحسن قيد القصور**

عن الصحيح، وإنما جاء القصور إذا اقتصر على حديث حسن. فقصوره يأتيه من قيد الاقتصار، لا من حيث حقيقته وذاته».

الجواب الرابع: جواب ابن دقيق العيد

يعني: أنَّ الجمع بين هذين الوصفين ليس فيه إشكال أصلاً؛ لأن الصحيحَ حسنٌ وزيادة. فعندما أقول: (حسن صحيح)، كأنِّي أقول: إن هذا الحديث بلغ مرتبة الحسن وتجاوزها إلى الصحة. كما هو معروف في الجمع بين وصف الإسلام والإيمان، فإنَّه دالٌّ على وجود الإسلام وزيادة.

هذا هو رأي ابن دقيق العيد والذهبي، وسبقهما إليه ابن الموَّاق في: (بغية النقاد).

هذا ما أجيب به عن حلِّ الإشكال.

الجواب المختار

والذي أختاره في الجواب عن ذلك: أن مصطلح (حسن صحيح) موجودٌ قبل الترمذي، عند البخاري (فيما نقله عنه الترمذي في: [العلل الكبير])، وعند غيره. إذن: فهذا الاستخدام موجودٌ قبل أن يكون للحسن معنى اصطلاحي؛ لأن الترمذي هو أوّل من استخدم الحسن بالمعنى الاصطلاحي.

وعليه فعندما جمع العلماء قبل الترمذي بين الحُسْن والصحّة لم يجمعوا بينهما، والحسن عندهم مرتبةٌ دون مرتبة الصحيح، بل استخدموا الحسن بالمعنى اللغوي، والذي يدل في هذا السياق على مطلق القبول.

وعليه فـ(حسن صحيح) قبل الترمذي تعني (صحيح)، ولا إشكال فيها.

ثم جاء الترمذي واستخدمَ هذا المصطلح (حسن صحيح) كما كان يستخدمه شيخه البخاري وغيره، فاستخدمه بمعنى صحيح. دون أن ينقدح في ذهنه أنه سيُتعَامَلُ معه على أنه جمع بين مصطلحين متباينين؛ لأنه كان اصطلاحًا مستقرًّا قبل الترمذي، واستخدمه الترمذي على ما كان عليه.

وبهذا التوجيه يكون الجمع بين وصف الحسن والصحة مساويًا للوصف بالصحة فقط؛ وإنَّما هو تنويع في العبارة. ونحن بهذا التوجيه نتفق مع توجيه ابن دقيق العيد والذهبي في مساواة هذا المصطلح لوصف الصحة، ونختلف في تقرير هذا التوجيه.

* يقول الذهبي: «**ويلزم على ذلك أن يكون كل صحيح حسنًا، فيلتزم ذلك، وعليه عبارات المتقدمين**».

قوله: «**وعليه عبارات المتقدمين**»: يؤكد أن المتقدمين كثيرًا ما يطلقون الحسن ويريدون به: الصحيح.

ونحن نحاكمهم إلى ما اصطلحوا عليه، لا إلى ما أحدثناه بعدهم من اصطلاح.

* قال: «**قلت: فأعلى مراتب الحسن**».

صعوبة التعبير عن مراتب أدنى مراتب القبول

أي: كما أن أعلى مراتب القبول (وهو الصحيح) درجات، فكذلك أدنى مراتب القبول (وهو الحسن) درجات. وهذا يدل على دقة هذا الأمر، وأنه يحتاج إلى الخبرة والممارسة.

ثم إنه إذا كنا عاجزين عن أن نعبِّر عن أدنى مراتب القبول، فكيف سنعبر عن مراتب أدنى مراتب القبول؟!

من أمثلة أعلى مراتب الحسن

* ثم يضرب مثالاً على أعلى مراتبه، فيقول: «**بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي، وأمثال ذلك**».

تجاذب هذا القسم بين الصحة والحسن

* يقول: «**وهو قسم متجاذب بين الصحة والحسن**».

يعني: من وصف أمثال هذه الأحاديث بالصحة فلا غضاضة عليه؛ لأنها أعلى مراتب أدنى مراتب القبول. وقد يُنزلها آخر إلى مرتبة الحسن، التي هي أدنى مراتب القبول.

* يقول: «**فإن عدة من الحفاظ يصححون هذه الطرق، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح**».

ويؤكد هذا أن كثيرًا من الحفاظ يصفون الحديث الحسن: بأنه صحيح.

* قال: «**ثم بعد ذلك أمثلة كثيرًا يتنازع فيها: بعضهم يحسنونها، وآخرون يضعفونها**».

من أمثلة آخر مراتب القبول

هذه هي آخر مراتب القبول، وهي التي يتنازع فيها العلماء: هل هي ضعيفة أو حسنة؟

وقفة مع التمثيل بالحارث الأعور على هذه المرتبة

ثم ضرب لذلك عدة أمثلة، وقد يتوقفُ البعضُ عند المثال الأول (وهو: الحارث بن عبدالله الأعور)؛ فإن جمعًا من العلماء قد حكم عليه بالكذب، وغيرهم ضعفوه، ومن العلماء من وثّقه، وكأنَّ الذهبي يميل إلى أن هذا الراوي مثال صحيح لهذه الدرجة.

الراجح في الحارث الأعور

والذي أرجحه: أن الحارث الأعور ليس كذابًا وضاعًا، وإنما هو كذاب في رأيه (أي: في بدعته) فمن أطلق عليه وصف الكذب أراد ذلك.

مظان الحديث الحسن

**** وفي خاتمة هذا البحث: فإننا نذكر أهم مظان الحديث الحسن:**

من أهمِّ مظانِّه عموم كتب السنة؛ فقد تجد الحديث الحسن في كتب الصحاح، وقد تجده في السنن. ومن أكثرها ذكرًا له:

١- سنن أبي داود؛ لأنه قال: «**سأخرج في كتابي: الصحيح**، وما قاربه وشابهه»، وقال: «**وما سكت عنه فهو صالح**»، وأراد به: الصالح للاحتجاج.

٢- جامع الإمام الترمذي، لكنه أطلق الحسن بمعنى خاص به.

٣- مختصر الأحكام، لأبي علي الطوسي [١].

٤- كتب المسانيد.

* * *

الترجمة لكتاب (مختصر الأحكام)، لأبي علي الطوسي

(١) وهو كتاب مستخرج على كتاب الترمذي: فإنه كثيرًا ما ينقل أحكام الترمذي كما هي؛ فيذكر الحديث الذي أخرجه الترمذي، ويقول: «ويقال: هذا حديث حسن» قاصدًا بذلك الترمذي. وهو كتاب مطبوع بحمد الله؛ كان قد طُبع (أوَّلاً) في أربع مجلدات، ثم طبع (كاملاً) في سبع مجلدات.